برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٨- ١٩٩٨/٥/٢١

مسائل التسيير والإدارة

البند ٨ من جدول الأعمال

المشتريات المحلية من الأغذية والبنود غير الغذائية

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/8-B
20 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير قسم الخدمات الإدارية:	A. Toh	رقم الهاتف: 6513-2500
رئيس فرع المشتريات والعقود:	P. Miller	رقم الهاتف: 6513-2811

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

المقدمة

١- أصبحت عملية الشراء والتوريد جزءاً أساسياً من إجمالي أنشطة **برنامج الأغذية العالمي**، إذ أن عمليات شراء وتوريد السلع والخدمات التي يضطلع بها **البرنامج** تمثل عادةً نحو ٢٥ في المائة من مجموع مشتريات **الأمم المتحدة**، مما يجعل **البرنامج** أكبر منظمة توريد في **منظومة الأمم المتحدة**. وفي إطار **البرنامج**، تقع مسؤولية التوريد على قسم النقل والإمداد الذي يتولى شراء خدمات النقل البري والبحري والجوي، بما في ذلك الخدمات الفرعية المتعلقة بالشحن والتأمين، كما تقع المسؤولية عن شراء الأغذية والبنود غير الغذائية والخدمات العامة على فرع المشتريات التابع لقسم الخدمات الإدارية. إلا أنه بالنظر إلى أن البنود غير الغذائية تمثل عنصراً صغيراً نسبياً (حيث اضطلع مقر **البرنامج** بشراء ما قيمته ١١,٩ مليون دولار[١] في عام ١٩٩٧) على الرغم من أنها تشكل عنصراً مهماً ضمن مشتريات **البرنامج**، وبالنظر إلى أن هذه البنود تتمثل أساساً في السيارات والمولِّدات والحواسيب ومعدات الاتصالات التي يجري شراؤها من المصنعين والمورِّدين في البلدان المتقدمة، فإن هذا التقرير سيركز في معظمه على أنشطة شراء الأغذية التي يضطلع بها **البرنامج** في البلدان النامية.

٢- وفيما مضى، كانت إمدادات **البرنامج** من الأغذية تتكون في العادة من التبرعات العينية التي تتعهد بتقديمها البلدان المانحة. بيد أن الأعوام الأخيرة قد شهدت زيادة حصة الموارد المتاحة نقداً. ففي عام ١٩٩٧، اشترى **البرنامج** نحو ٥٠ في المائة من المعونة الغذائية التي قدمها والبالغ مقدارها ٢,٧ مليون طن. ويعزى هذا الاتجاه إلى تطورات تشمل ما يلي:

(١) **تغيير الأولويات فيما يخص المعونة الغذائية:** خلال التسعينات، كانت هناك زيادة ملموسة في حصة المعونة الغذائية المستخدمة في حالات الطوارئ. وتشمل تعهدات المانحين فيما يخص عمليات الطوارئ عادة تقديم تبرعات نقدية أكثر من التبرع بالأغذية. وعادة ما تكون الموارد النقدية مطلوبة لتغطية تكاليف النقل والمناولة المترتبة على التبرعات العينية المتعهد بها في شكل أغذية، بيد أن الموارد النقدية تستخدم أيضا بصورة متزايدة في عمليات التوريد الإقليمية التي تجرى بهدف الإسراع بتوفير المساعدة.

(٢) **تغير سياسات المانحين:** اعتمد عدد من المانحين سياسات مكنتهم من توخي المزيد من المرونة في دعم برامج المعونة الغذائية. ويشمل ذلك شراء الأغذية محليا خلال المواسم الزراعية الجيدة للغاية في البلد المتلقي أو الاستعانة بالصفقات الثلاثية في الحالات التي يثبت فيها أن ذلك الحل هو الأجدى والأكثر فعالية.

٣- ويتم ما يزيد على ٩٠ في المائة من عمليات شراء الأغذية التي يقوم بها **البرنامج** في شكل حبوب محصولية كاملة أو في شكل سلع معالجة (انظر الرسم البياني (٣) في الملحق). وتتمثل النسبة المتبقية في البقول، وزيت الطعام، والسكر، والملح، والحليب المجفف.

٤- وتحقيقا للاتساق في تطبق المبادئ المنظمة للتوريد والشراء على مستوى **منظومة الأمم المتحدة**، لاسيما فيما يخص البنود غير الغذائية. يعمل **البرنامج** بالتعاون الوثيق مع سائر وكالات **الأمم المتحدة** الأخرى، كما يشارك بانتظام في الاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالتوريد والشراء. وعند الاقتضاء، يقر **البرنامج** أيضا معايير مشتركة، مثل المعايير الصادرة عن **مكتب خدمات التوريد المشتركة بين الوكالات**. وفي حالات متعددة، اضطلع **البرنامج**

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

بعمليات شراء نيابة عن وكالات أخرى تابعة **للأمم المتحدة**، كما استعان بخدمات التوريد الخاصة بالوكالات الشقيقة الأخرى للوفاء باحتياجاته الخاصة. وفي جميع الحالات تشكل الفعالية التكاليفية بصفة عامة الأساس الذي يسترشد به.

٥- وعموماً، يقوم التوريد في إطار **البرنامج** على المناقصات التنافسية. وفيما يخص عمليات الشراء الواسعة، يجري إصدار طلبات رسمية لتقديم عطاءات، وإتباع إجراءات صارمة لتلقي وفتح مظاريف العروض بناءً على الفحص الدقيق الذي يضطلع به مكتب المراجعة الداخلية. وخلال السنوات الأخيرة نقلت سلطات محدودة لتخويل التوريد والشراء إلى المكاتب القطرية باعتبار ذلك جزءاً من جهود تطبيق اللامركزية، وتوخياً لتحسين الاستجابة للحالات الطارئة. على أن المكاتب القطرية ينتظر منها أن تلتزم بالإجراءات القائمة لضمان مستويات ملائمة من الفحص والمراقبة.

تعريفات

٦- "**الشراء المحلي للأغذية**" هو شراء الأغذية في بلد نام لاستخدامها أو استهلاكها في ذلك البلد.

٧- "**الشراء الثلاثي للأغذية**" هو شراء الأغذية في بلد نام لاستخدامها أو استهلاكها في بلد نام آخر.

عمليات الشراء المحلية والثلاثية

٨- بدأت خبرة **البرنامج** بعمليات الشراء المحلية والثلاثية على نطاق واسع في منطقة آسيا، خلال السبعينات، نتيجة لتدفق أفواج اللاجئين الكمبوديين إلى تايلاند. واعتمد هذا الأسلوب في أفريقيا في مطلع الثمانينات، بدءا بشراء فوائض الذرة من زمبابوي. ومنذ ذلك الوقت، سجلت مشتريات **البرنامج** من البلدان النامية، التي جرت في إطار مسميات شتى مثل "عمليات الشراء الثلاثية"، "والمعاملات التجارية فيما بين بلدان الجنوب"، و"أفريقيا من أجل أفريقيا زيادة ملموسة". وفي آسيا وأمريكا اللاتينية، لا تقتصر صفقات الشراء التي يبرمها **البرنامج** مع البلدان النامية على البلدان المجاورة فحسب، بل تشمل أيضا شحن المشتريات إلى جهات غيرها في مختلف أرجاء العالم. وأدت العملية الإنسانية التي بدأها **البرنامج** في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تحقيق طفرة إضافية في حجم المشتريات، ولاسيما مشتريات الأرز، من جنوب شرق آسيا.

٩- وكما يتضح من الرسم البياني (١) الوارد في الملحق، فإن شراء أغذية **البرنامج** من البلدان النامية، منذ بداية العقد الحالي يتأرجح من الناحية النقدية بين ٦٠ في المائة و٧٠ في المائة من مجموع المشتريات على الصعيد العالمي (انظر الرسم البياني (٤)). وفي عام ١٩٩٧ سجلت مشتريات **البرنامج** من الأغذية مستوى أعلى حيث بلغت قيمتها ٣٢٣ مليون دولار (ما يعادل ١,٣٦٧ مليون طن)، بيد أن نسبة المشتريات من البلدان النامية انخفضت من ٦٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦٢,٥ في المائة في سنة ١٩٩٧. وتعزى الزيادة الكبيرة في مجموع المشتريات والانخفاض في نسبة المشتريات من البلدان النامية بصفة رئيسية إلى التغيير الجذري في كيفية مساهمة كندا في **البرنامج**، حيث ألغت الحكومة الكندية شراء المحاصيل من **مجلس القمح الكندي** وتقديمها في شكل مساهمات عينية إلى **البرنامج**. إلا أنه، اعتبارا من عام ١٩٩٧، طلب من **البرنامج** أن يقوم نيابة عن الحكومة الكندية بالشراء من **مجلس القمح الكندي**. وعلى ذلك، فإن انخفاض نسبة المشتريات من البلدان النامية حسب أرقام عام ١٩٩٧ أقل خطورة في جوهره مما قد توحي به قراءة سطحية للرسم البياني.

١٠- وفي إطار البلدان النامية، تشكل عمليات الشراء التي تجرى في أفريقيا القسط الأكبر من المشتريات من البلدان النامية، إذ تستأثر بلدان أفريقيا الجنوبية وحدها بنحو ٢٥ في المائة من ناحيتي الكم (بالأطنان) والقيمة. وتمثل تطور مهم بالنسبة **للبرنامج** في هذا المضمار في الزيادة الكبيرة في مشتريات المحاصيل من إثيوبيا التي حققت محصولا وفيرا جدا من القمح، حيث ارتفعت مشتريات **البرنامج** من هذا البلد من زهاء ٣ ملايين دولار في العامين السابقين إلى قرابة ٢٨ مليون دولار (أي ما يمثل ٤٠٠ ٩٢ طن من المحاصيل) في عام ١٩٩٧.

١١- وفي آسيا، لا تزال فيتنام (١١,٧ مليون دولار) وتايلند (١٥,٤ مليون دولار) تحظيان بقسط وافر من المبيعات **للبرنامج**، ويرجع ذلك أساسا إلى شراء كميات كبيرة من الأرز لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وارتفعت مشتريات **البرنامج** من الصين من ٧,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ١١,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧.

١٢- ومن البلدان النامية الأخرى التي أضيفت إلى قائمة الموردين المعتمدين لدى **البرنامج** في عام ١٩٩٧ غيانا وفلسطين. وفي عام ١٩٩٧، اشترى **البرنامج** أغذية من ٥٣ بلدا ناميا.

١٣- ودعما لعمليات الشراء المحلية والثلاثية، ظل **البرنامج** يعمل على زيادة عدد أخصائيي التوريد بصورة مطردة في المكاتب القطرية. وبحلول عام ١٩٩٦، كان **للبرنامج** موظفون مسؤولون عن التوريد في كينيا، وتنزانيا، وتركيا، وأوغندا، وزمبابوي. ونقل الموظف المسؤول عن التوريد في تنزانيا إلى إثيوبيا في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٨، سيعين موظفون مسؤولون عن التوريد في الهند، وكوت ديفوار.

الدروس المستفادة من عمليات الشراء المحلية والثلاثية

١٤- على مر السنين، استقى **البرنامج** عدة دروس مستفادة من تجاربه الشرائية في البلدان النامية في مختلف أرجاء العالم. ذلك أن عمليات التجارة والإمدادات في البلدان النامية، وبصفة خاصة في " الأسواق الناشئة" أكثر تأثرا بالعوامل المتغيرة من الأسواق الراسخة في البلدان المتقدمة. وكثيرا ما تمتد هذه الحساسيات لتشمل عوامل لا تؤدي في العادة دورا في المعاملات التجارية التي تجري في الأسواق الراسخة. ويتدرج في عداد هذه العوامل تدخل الحكومات الذي يؤدي أحيانا إلى تحويل مجرى المعاملات بعيدا عن الممارسات التجارية المألوفة.

١٥- ومن ثم فإن عمليات الشراء من البلدان النامية تتطلب قدرا من الجهود والموارد من الموظفين يفوق كثيرا ما تتطلبه عمليات الشراء المماثلة من الأسواق الدولية أو الراسخة. وفضلا عن ذلك، استنتج **البرنامج** أن الاعتبارات الواردة فيما يلي تنطوي على أهمية حاسمة فيما يخص الشراء من الأسواق الجديدة الناشئة.

التنسيق

١٦- هنالك حالات تبين اضطراب الأسواق المحلية وتعطل عمليات الشراء المحلية التي تضطلع بها المنظمات التي تشتري الأغذية، وذلك نتيجة لأن المشترين لم ينسقوا عملياتهم الشرائية. وتشكل أوغندا أحد الأمثلة لذلك، حيث حاولت منظمات مختلفة خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ شراء أغذية لم تكن متاحة بالكميات المطلوبة. وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وعدم الوفاء بشروط العقود المبرمة في حالات عديدة، نظرا لتنافس الموردين على كميات من السلع غير كافية

لتلبية متطلبات التسليم. وبالمقابل، كان التنسيق مجديا للغاية في برنامج الشراء المحلي بكميات كبيرة في إثيوبيا الذي بدأ في عام ١٩٩٦.

رصد عوامل الإمداد بالأغذية

١٧- يعتبر رصد عوامل السوق المناسبة باستمرار ضروريا لمعرفة ما إذا كانت المشتريات المقترحة مجدية، ولتقييم مدى تنفيذ العقد والمساعدة في ذلك. ويشكل التحقق من الكميات المتوافرة من السلع قبل الشروع في بحث العطاءات وأثناءه وبعده عاملا حاسما في زيادة مدى التعويل على تسليم ما يتفق عليه من سلع (عن طريق الحد من مخاطر العجز عن الوفاء بالعقود المبرمة). وفي الوقت نفسه تمكن المعلومات المجمعة من تحسين الفعالية التكاليفية نظرا لأن هذه المعلومات تتيح إمكانات تحديد الأسعار على مستوى المزرعة، وتكاليف التخزين والتنظيف والنقل. ويمكن استخدام هذه المعلومات عينها أساسا للبت في الشراء أو عدمه وتحديد الإجراءات الشرائية الملائمة على أفضل وجه.

١٨- إن تحليل السوق الذي يجري أثناء الزيارات الميدانية مهم في تحديد ما إذا كانت الأسعار المقدمة ناجمة عن عوامل طبيعية في سوق تنافسية أم أنها قد تكون ناجمة عن عوامل التواطؤ والاحتكار التي تتيح للموردين تحقيق هوامش ربحية مفرطة، والتي قد تكون مدمرة للاتجاهات الطبيعية للسوق. وكذلك يفيد تحليل السوق في تحديد ما إذا كان المستهلكون المحليون يتأثرون سلبا بارتفاع الأسعار في مستوى المزارع بصورة غير عادية نتيجة للأنشطة الشرائية التي يضطلع بها مشترو الأغذية.

١٩- وعى **البرنامج** يعد بأن المتعاقدين كثيرا ما يعجزون عن الوفاء بالعقود في الحالات التي لا يتخذ فيها **البرنامج** إجراءات احتياطية لضمان توافر السلع المطلوبة قبل إبرام العقود مع الموردين. وعلى سبيل المثال، أبرم **البرنامج** في مطلع عام ١٩٩٧ عقودا مع ثمانية موردين في إثيوبيا لتسليم ما مجموعه ٠٠٠ ٣٢ طن متري من المحاصيل. وتم التوقيع على العقود بناء على فوز الموردين بالعطاءات وتقديم العطاءات/ الكفالات النهائية بنسبة ٦ في المائة من مجموع قيمة العقود. ولما لم يجر التحقق من الكميات المتوافرة من المحاصيل، فلم يسلم سوى ٠٠٠ ١١ طن متري من المجموع المتفق عليه بموجب العقود (أي ٣٤ في المائة من الكمية المتعاقد عليها). وذلك أن معظم الموردين الذين وقعوا على عقود في هذه الفترة لم تكن تتوافر لديهم عند إبرام العقود كميات كافية للوفاء بمتطلبات تسليم السلع.

٢٠- وتحسنت الحالة بصورة ملموسة عندما طبق **البرنامج** في أبريل/ نيسان ١٩٩٧ نظام التحقق من الكميات المتوافرة قبل إبرام العقود. وخلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٧ أبرمت عقود لتسليم ما مقداره ٠٠٠ ٦٩ طن متري من الحبوب و٠٠٠ ٤ طن متري من الفاصوليا، ولم يتجاوز مجموع العجز في إطارها ٠٠٠ ١ طن متري، أي ما يضاهي ١,٣ في المائة من الكميات المتفق عليها. وطلب من الموردين أن يقدموا عطاءات في حدود الكميات المتوافرة لديهم فعلا، وأجري التحقق من الكميات المتوافرة قبل التوقيع على العقود. على أن التحقق من الكميات المتوافرة يثني عن المضاربة ويشجع الموردين على التعاقد في حدود الكميات التي تسمح بها إمكاناتهم المالية.

المدفوعات الفورية

٢١- يشكل التدفق النقدي في كثير من الأحيان مشكلة كبيرة بالنسبة للتجار والموردين في البلدان النامية كما يشكل أحد الأسباب الرئيسية للعجز عن الوفاء بالعقود. وعلى ذلك، فإن سداد قيمة المشتريات فورا يتيح للموردين الأموال اللازمة لنقل الكميات المطلوبة من السلع وإجراء مزيد من المشتريات.

الفوائد المجنية من عمليات الشراء المحلية والثلاثية

٢٢- تترتب على عمليات الشراء الثلاثية والمحلية فوائد جمة من أهمها ما يلي:

(١) **المساعدة في تنمية البنيات الأساسية المحلية:** تشكل المشتريات التي تجري في البلدان النامية عنصرا أساسيا في التحول من المعونة إلى التجارة، حيث توفر أساسا متينا للتنمية المستمرة. وغالبا ما تؤدي تنمية التجارة إلى النهوض بمجموعة من الصناعات المحلية الأخرى التي تعتمد على التجارة أو تكملها والتي تتفاوت من الزراعة إلى التجارة (بما في ذلك الاتجار بالمنتجات الثانوية مثل المخصبات وأكياس الخيش أو البلاستيك) والنقل.

(٢) **تحسين قبول السلع:** يمكن لغذاء رئيسي يجري شراؤه محليا أو إقليميا أن يكون في كثير من الحالات أنسب من سلعة يجري شراؤها أو التبرع بها من مصدر بعيد. وليس هذا النهج أكثر قبولا فحسب بالنسبة لعادات الأكل السائدة لدى المتلقين، بل يمكن أيضا من ملافاة مخاطر الاعتماد على السلع الغذائية غير المحلية.

(٣) **زيادة وتيرة الإمداد:** في كثير من الأحيان يمكن للأغذية التي يتم شراؤها محليا أو من المناطق المجاورة أن تسلم بصورة أسرع من الواردات الأجنبية التي يتطلب تسليمها رحلات بحرية طويلة. ومع ذلك، فإن هذه الميزة تقابلها قلة اتساق إمكانات التعويل على التجار في البلدان النامية.

ما يمكن للجهات المانحة عمله

٢٣- إن القيمة المضافة للفوائد المجنية من عمليات الشراء المحلية والثلاثية واضحة من زاوية التنمية المستديمة. ويمكن للمانحين أن يسهموا في تعزيز هذه القيمة المضافة عن طريق تقديم مزيد من التبرعات النقدية وتوخي أكبر درجة من المرونة في تحديد وجوه استخدامها بما يمكن من الاستفادة من ظروف الإمداد المتغيرة في البلدان النامية. إلا أن الفعالية التكاليفية تتوقف على اعتبارات موسمية، فإن تقديم مثل هذه المساهمات النقدية في الوقت المناسب ينطوي أيضا على أهمية حاسمة.

ما يمكن لحكومات البلدان المزودة بالسلع عمله

٢٤- تفتقر كثير من البلدان النامية في أغلب الأحيان إلى **ترويج التجارة**؛ فالموردون في هذه الأسواق يشكلون عادة شركات صغيرة لا تتوافر لها روابط دولية أو لا تتمتع بالقدرة على الاضطلاع ببرامج واسعة للتسويق. ومن جهة أخرى، يشتري المشترون ما يعرفونه من سلع. إذن يمكن للحكومات أن تساعد، في العادة عن طريق أجهزتها أو رابطاتها المعنية بالتجارة، في تنظيم حلقات تدارس أو معارض، كما يمكن للسفارات أن ترسل معلومات منتظمة عن مدى توافر المنتجات ومواصفاتها.

٢٥- يشكل **سن قوانين للتجارة بحيث تكون متسقة مع الأعراف التجارية الدولية** أمرا حاسما في إنجاح أي تحرك في سبيل تحسين التجارة. وحسب تجربة **البرنامج** فإن عدم وجود مثل هذه القواعد التنظيمية يشجع الحكومات على التدخل

في المعاملات التجارية، ويترتب على ذلك فقدان الثقة من جانب المشترين. ويجب أن تكون هنالك قوانين حرة وعاجلة للتحكيم وإيجاد التسويات السريعة للمنازعات التجارية.

٢٦- ويمثل **توفير البنية الأساسية وخدمات الدعم الضرورية** مجالا آخر من المجالات التي يمكن لحكومات البلدان المزودة بالسلع أن تساعد المزارعين والتجار فيها. وكثيرا ما يتعذر شراء الفوائض الزراعية نتيجة لعدم توافر طرق الوصول إلى المزارع، وعدم وجود المخازن أو آليات مراقبة النوعية والكمية. وحري بالأموال التي تنفق في هذه المجالات أن تعتبر استثمارات ستغل قدرا معينا من العائدات أكثر من كونها مجرد إنفاق.

٢٧- ويعتبر **توفير تسهيلات الائتمان** دعما رئيسيا يمكن أن تقدمه الحكومات لأصحاب المشروعات التجارية المحليين؛ ففي كثير من البلدان النامية، لا تزال المؤسسات التجارية الدولية تستحوذ على المشروعات التجارية عوضا عن المؤسسات التجارية المحلية؛ ويعزى ذلك إلى أنه في حال عدم توافر التمويل المحلي توفر تكتلات الشركات الكبيرة تسهيلات الائتمان المطلوبة. وكانت الحالة كذلك في أوغندا حتى تم تحرير السوق في مطلع التسعينات وأقيمت دور المال المحلية. وفي الوقت الحاضر، يشتري **البرنامج** مباشرة من المؤسسات التجارية الأوغندية المحلية.

تسجيل الموردين المحتملين لدى البرنامج

٢٨- يجري تشجيع الممونين الذين يقدمون سلعا مناسبة على إبداء اهتمامهم بالإمداد بهذه السلع في إطار **البرنامج**، وذلك عن طريق ملء استمارة التسجيل التي يمكن الحصول عليها من فرع المشتريات والعقود التابع لقسم الخدمات الإدارية. وبناء على نتائج عملية فحص سيدرج المتقدمون الناجحون في القائمة المعتدة لدى **البرنامج** قصد دعوتهم في المستقبل إلى تقديم عطاءات عندما تكون سلعهم وخدماتهم مطلوبة.

الملحق

الرسم البياني (١)

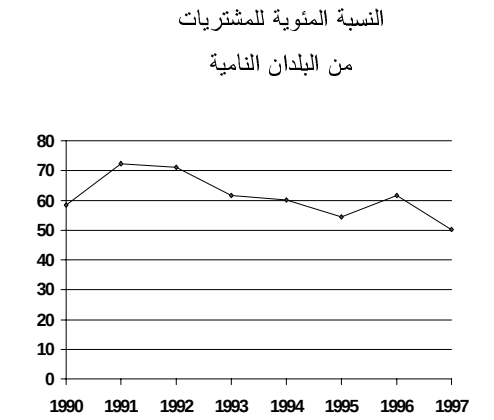

الرسم البياني (٢)

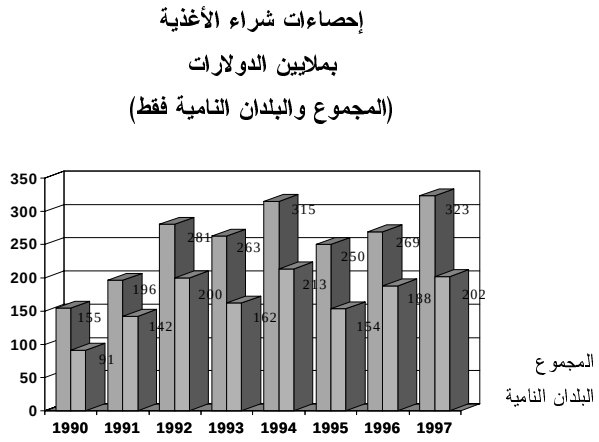

الرسم البياني (٣)

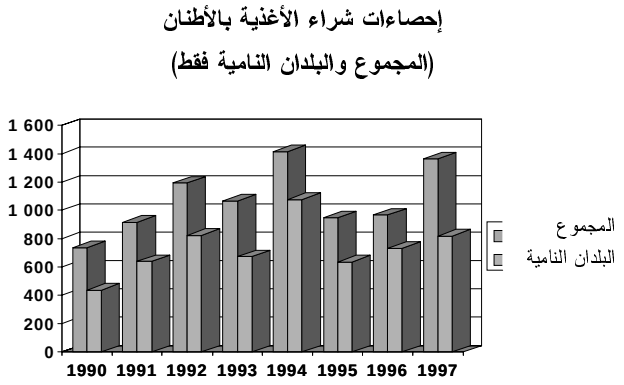

الرسم البياني (٤)